أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري
-دراسة حالة الشركات العالمية متعددة الجنسيات العاملة في الجزائر-

د. نصيرة يحياوي | جامعة بومرداس

الملخص : إن منطق العولمة أضحى صورة طاغية على النظام الاقتصادي العالمي مما أفرز عالمية النظام الرأسمالي، الذي تحركه مجموعة هامة من الأجهز ة الاقتصادية والسياسية، وهي تمثل جبهات التحرر التجاري والاقتصادي ممثلة في الشركات العالمية متعددة الجنسيات، التي تلعب دورا إستراتيجيا بالغ الأهمية، وهيمنتها على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، وعمليات الاندماج والشراكة عبر الحدود الجغرافية، وعملها الدؤوب على تهيئة البنية والمناخ الاستثماريين الذين يرتكزان بشكل أساسي على الانفتاح وسيادة النماذج الاقتصادية التحررية، التي تستلهم قوتها التوسعية من شروط اقتصاد السوق التي تمثلها المؤسسات المالية الدولية.

وأثبتت الشركات العالمية البترولية مكانتها في استكشاف وصناعة البترول ونقله واحتكار التكنولوجيا المرتبطة بعمليات التكرير والصناعات البيتروكيماوية، وكرست السلطات العمومية الجزائرية مجموعة هامة من الجهود وحضرت ترسانة من القوانين والتشريعات التي من شأنها أن تحفز أكثر على جذب واستقطاب الاستثمارات الأجنبية، خاصة في قطاع البترول، وصاحب ذلك جهود جبارة من أجل العمل على تهيئة بيئة استثمارية ترتكز على إعطاء الضمانات الكافية للمستثمر الأجنبي المباشر.

ABSTRACT :

The logic of globalization has become an image of a tyrant on the global economic system , which resulted in a global capitalist system , which is driven by a large group of economic, political systems , and represent the fronts of trade liberalization and economic represented in global multinationals, which play a strategic role of crucial importance , and its hegemony over the flow of direct foreign investment, and the mergers and partnerships across geographical boundaries, and work hard to create the infrastructure and investment climate professionals who Ertkzan mainly on openness and the rule of liberal economic models , inspired by the strength of the expansion conditions of a market economy posed by international financial institutions.

And proven international position of companies in the oil sector and oil exploration , transportation and the monopoly of the technology associated with petrochemical refining industries , and government dedicated to the efforts of Algerian important collection and participated in a arsenal of laws and legislation that stimulate Hhonha more to attract foreign investment, particularly in the oil sector , and the owner of this huge effort to create an investment-based to provide sufficient guarantees for foreign direct investor environment.

.

البريد الالكتروني : nacera.yahiaoui@yahoo.fr

مقدمة:

لقد عرف الاقتصاد العالمي مجموعة هامة من التغيرات والتحولات في أنظمته بسبب وجود عدد من الاتجاهات الحديثة الفكرية والحضارية التي أدت إلى إفرازات عديدة، جعلت من الاستثمار الأجنبي بنوعيه المباشر وغير المباشر ضرورة حتمية قصد معالجة التخلف الذي تعانيه اقتصاديات البلدان النامية في جميع الميادين على رأسها تكنولوجيا الإنتاج والتصنيع، وتعتبر الشركات العالمية متعددة الجنسيات إحدى وسائل الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تعتبر بمثابة قوة اقتصادية حقيقية وفعالة استطاعت دول المركز –أوروبا وأمريكا الشمالية– أن تؤسس أكبرها وأغلاها شأنا في شتى المجالات، وذلك من خلال اعتبارها المحرك الأساسي لتوجيه

الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ولقد اختلفت النظريات والرؤى فيما يتعلق بمسألة تفسير طريقة تحرك هذه الشركات نحو العالمية وتدويل النشاط، كما تعددت العوامل الحقيقية التي تقف وراء زيادة متانة الشبكات العنكبوتية التي تخيطها هذه الشركات الأجنبية، وفي هذا الصدد تطرح العديد من الأسئلة حول موقع وموقف اقتصاديات الدول النامية –والعربية منها الجزائر– من تزايد وتعاظم دور هذه الشركات، وأن تعدد الأسئلة جعل من المواقف والرؤى تتعدد بين مناصر ومناهض؛ بين ما يرى أنه لا مجال لتحقيق معدلات النمو المرتفعة ومواكبة الاقتصاد العالمي في تغيراته وتحولاته إلا بضرورة إشراك هذا النوع من الشركات، وتهيئة المناخ الاستثماري لجذبها واستقطابها، وبين من يرى أن هذه الشركات خطر على الاقتصاد الوطني، وأداة هدم الشركات المحلية، وأن إشراكها هو استنزاف ثروات وسقوط في ويلات المديونية والفقر والبطالة.

إشكالية البحث: في ظل المعطيات السابقة تمت صياغة إشكالية البحث في السؤال الجوهري الآتي:

ما هو أثر الاستثمار الأجنبي المباشر ممثلا في الشركات العالمية متعددة الجنسيات على القطاع الإستراتيجي -قطاع البترول- في الاقتصاد الجزائري؟

التساؤلات الفرعية:

1. ماذا يقصد بالاستثمار الأجنبي المباشر؟ وما هي أهميته في الاقتصاد العالمي؟
2. ما هي أشكاله ومساهماته وتكاليفه على اقتصاديات البلدان النامية؟
3. ما هي صوره واتجاهاته الحديثة؟
4. ما هو واقع وأفاق الاستثمار الأجنبي المباشر على قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري؟

فرضيات البحث:

الفرضية الأولى: يعود وجود ظاهرة إلى تزايد وتنامي عمليات الاستثمار الأجنبي المباشر، التي تجسدها أنشطة الشركات العالمية متعددة الجنسيات، والتي أصبحت المظهر الأساسي لها عن طريق عمليات الاندماج والتملك والشراكة عبر الحدود بين الاقتصاديات المتقدمة والاقتصاديات النامية، وترتب على ذلك هيمنة الاقتصاديات الأولى على أكبر الحصص من هذه الاستثمارات؛

الفرضية الثانية: تؤدي البيئة الاستثمارية الجديدة الناتجة عن السياسات المستجيبة لضغوط العولمة والمتبعة من طرف السلطات العمومية في الجزائر، والتي ترتكز أيضا على القطاعات الإستراتيجية بما فيها قطاع البترول، خاصة في ظل تنامي حجم الطلب العالمي والذي جعل هذا القطاع أكثر حيوية من ذي قبل.

أهداف البحث:

-إبراز دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تكريس أهداف الدول المتقدمة، من خلال هيمنة شركاتها العالمية على صناعة وتجارة العالم من السلع والخدمات

على حركة عوامل الإنتاج، وذلك بهدف تهيئة المناخ والبيئة التي تجسد استمرارية وتوسيع نشاطها؛

-توضيح ما يرافق تنامي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، والموجهة خاصة نحو البلدان النامية بصفة خاصة من أثار على السياسات الاقتصادية لهذه البلدان، وخاصة ما يتعلق بتنقل عوامل الإنتاج كالعمالة وحركة رؤوس الأموال وتحويل الأرباح إلى الدول الأم واحتكار التكنولوجيا؛

-الوصول إلى معرفة موقع وموقف الدول المنتجة والمصدرة منها الجزائر من محاولات الهيمنة المطلقة للشركات العالمية متعددة الجنسيات على القطاعات الإستراتيجية ومنها قطاع البترول؛

-تسليط الضوء على واقع وتحديات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مع الإشارة إلى المكانة التي يحظى بها قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري، وذلك في ظل سياسات التحفيز والترويج الجديدة المتبعة في الجزائر، من خلال مجموعة هامة من القوانين والتشريعات التي تستقطب الشركات العالمية ومنها الشركات البترولية.

<u>أهمية البحث</u>:

1. أهمية الموضوع والذي يعد بحق من المواضيع الهامة في مجال تحليل واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؛
2. التعرف على أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ودراسة مدى تأثيره على قطاع المحروقات، ومدى هيمنة الشركات العالمية متعددة الجنسيات على هذا القطاع الحيوي الإستراتيجي؛
3. توجيه أنظار صناع القرار حول أهمية تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع البترول أو على الأقل تكييف القوانين والتشريعات بما يخدم الاقتصاد الوطني، والتقليل من نزيف العملة الصعبة نحو البلد الأم للمستثمر الأجنبي، ومجابهة التحديات المحيطة بالاقتصاد الوطني خاصة مع

دخول الشراكة مع الإتحاد الأوروبي حيز التنفيذ، وقطع أشواط متقدمة من أجل انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة.

منهج البحث:

للإجابة عن إشكالية الدراسة وا ٍثبات أو نفي صحة الفرضيات تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم استخدام المنهج الوصفي في الجانب المتعلق بعرض مفاهيم تمس الاستثمار الأجنبي المباشر وأهميته وأشكاله، مع التطرق إلى نشاط الشركات العالمية متعددة الجنسيات في قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري، والمنهج التحليلي في التعقيب على ما تم وصفه، ولتحليل الجداول و الأشكال الواردة في البحث.

خطة البحث: تم تقسيم الموضوع إلى مبحثين هما:

المبحث الأول: مكانة الاستثمار الأجنبي في الاقتصاد العالمي؛

المبحث الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع البترول وأثره على الاقتصاد الجزائري.

المبحث الأول: مكانة الاستثمار الأجنبي في الاقتصاد العالمي

يختلف الاستثمار الأجنبي المباشر عن الاستثمار في الأوراق المالية؛ في أن الأول ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء أو لكل الاستثمار في المشروع المعين، هذا بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارته مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار.

أما الاستثمار الأجنبي غير المباشر يتمثل في قيام الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المقيمين في دولة أجنبية بشراء أسهم الشركات القائمة في الدول الأخرى، كما تقوم بعض المؤسسات الدولية بالعمل ومساعدة ونشر شركات القطاع الخاص في الدول النامية، بالاكتتاب في أسهم هذه الشركات، ومن

الواضح أن هذا النوع من الاستثمار لا يعطي للمستثمر من الحقوق إلا ما يتمتع به أي مساهم عادي في شركات المساهمة.

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر، مساهماته وتكاليفه

1-تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات العالمية متعددة الجنسيات

1-1-تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر:

1-1-1-**التعريف الأول:** يعرف على أنه:" قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية فضلا عن الخبرة الفنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة، أما الاستثمار الأجنبي غير المباشر؛ فإن الاستثمار في الأوراق المالية ينطوي فقط على تملك الأفراد أو الهيئات والشركات على بعض الأوراق المالية دون ممارسة أي نوع من الرقابة أو المشاركة في تنظيم إدارة المشروع الاستثماري، ويعتبر هذا النوع من الاستثمارات، استثمار قصير الأجل بالمقارنة مع قرينه الأخر"[1].

1-1-2-**التعريف الثاني:** تعرف منظمة التعاون الاقتصادي الأوربي الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه:" عبارة على أنه عبارة عن ذلك الاستثمار القائم على نظرة تحقيق علاقات اقتصادية دائمة مع المؤسسات، لاسيما ذلك الاستثمار الذي يعطي إمكانية تحقيق التأثير الحقيقي على تسيير المؤسسات، وذلك باستخدام الوسائل التالية[2]:

- إنشاء أو توسيع مؤسسة أو فرع...؛
- المساهمة في مؤسسات كانت موجودة من قبل أو في مؤسسة جديدة؛
- إقراض طويل الأجل.

1-1-3-**التعريف الثالث:** ويعرف على أنه:" يتمثل في تلك المشروعات التي يقيمها ويملكها ويديرها المستثمر الأجنبي، إما بسبب ملكيته الكاملة للمشروع أو

اشتراكه في رأس مال المشروع بنصيب يبرر له حق الإدارة، وهي تعتبر الوسيلة التمويلية الوحيدة التي تسعى اليوم الدول النامية لجذبها، وهذا بغية تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والهيئات المتخصصة التي أقامتها تلك الدول لتهيئة المناخ المناسب والتغلب على المعوقات الإدارية والإجرائية التي قد تواجه المستثمر الأجنبي، وذلك لجذب أكبر حجم ممكن من تدفق رؤوس الأموال الأجنبية"[1].

1-2-تعريف الشركات متعددة الجنسيات:

1-2-1-التعريف الأول: حسب بيار جاكيمو الذي يعرف الشركات العالمية متعددة الجنسيات على أنها:"كل شركة تنجز كل أو بعض المنتج خارج حدود البلد الأم، هذا ما يستدعي تأسيس فروع لها في الخارج"[2].

1-2-2-التعريف الثاني: ويعرفها جون بيار بولي على أنها:"الشركة الدولية التي يزيد رقم أعمالها أو مبيعاتها عن 100 مليون دولار، والتي تملك تسهيلات أو فروع إنتاجية في أكثر من دولة"[3].

2-الاستثمار الأجنبي المباشر بين المساهمة والتكلفة

يعبر الاستثمار الأجنبي المباشر عن أحد أهم مظاهر العولمة، على اعتبار أنه يحوي نشاط الشركات العالمية متعددة الجنسيات، فإنه يضم أصواتا مؤيدة و أخرى منتقدة؛ فأما المؤيدة فقد استمدت حججها من خلال التعبير عن المساهمات العديدة للاستثمار الأجنبي المباشر، وأما الأصوات المنتقدة فقد استلهمت حججها من خلال التكاليف التي يتسبب فيها هذا النوع من الاستثمارات والتي تتحمل أعباءها بدرجة كبيرة الدول المضيفة خاصة النامية منها.

2-1-**مساهمات الاستثمار الأجنبي المباشر**: تقوم هذه النظرية على أساس أن كلا من طرفي الاستثمار الأجنبي ممثلا في الشركات العالمية المتعددة الجنسيات والدول النامية المضيفة، تربطهما علاقة المصلحة المشتركة؛ فكلا منهما يعتمد أو يستفيد من الآخر لتحقيق مجموعة من الأهداف المحددة، غير أن حجم وعدد ونوع العوائد التي يتحصل عليها كل طرف تتوقف إلى حد كبير على سياسات و استراتيجيات وممارسات الطرف الآخر، بشأن الاستثمار الذي يمثل أساس وجوهر العلاقة بينهما، ويرى أصحاب هذه النظرية أن الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة يساعد على تحقيق الآتي[1]:

- الاستفادة من الموارد المادية والبشرية المحلية المتاحة والمتوفرة لدى هذه الدول؛
- المساهمة في خلق علاقات بين قطاعات الإنتاج والخدمات داخل الدولة المعنية مما يساعد على تحقيق التكامل الاقتصادي بها؛
- خلق أسواق جديدة للتصدير، وبالتالي خلق وتنمية علاقات اقتصادية مع دول أجنبية أخرى؛
- تدفق رؤوس الأموال الأجنبية؛
- المساهمة في تدريب القوى العاملة المحلية؛
- نقل تقنيات التكنولوجية في مجالات الإنتاج والتسويق وممارسة الأنشطة والوظائف الإدارية وغيرها؛

والجدير بالذكر أن وجهة نظر أنصار هذا الموقف يؤيدها الكثير من الأدلة والبراهين، فمن ناحية نجد أن حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة إلى الدول النامية-من دول المجموعة الأوروبية وحدها- بلغ سنة 1981 حوالي 14640 بليون دولار، ومن ناحية أخرى فإن تنافس الدول النامية لجلب الاستثمارات الأجنبية إلى أراضيها أصبح حقيقة يفرضها واقع ما

تقدمه هذه الدول من ضمانات متعددة وامتيازات وتسهيلات مختلفة للشركات العالمية متعددة الجنسيات، ومما لا شك فيه أن لعمليات الاستثمار الأجنبي المباشر –خاصة في الدول النامية العديد من المساهمات خاصة في عملية التنمية الاقتصادية وحتى على مستوى المنافع الاجتماعية، ويمكن تلخيص أهم هذه المساهمات في النقاط الآتية:

- زيادة رأس المال الاجتماعي في الدول النامية المضيفة، وذلك بالمساهمة الكبيرة للمستثمر الأجنبي في إنجاز الكثير من المشاريع التي عجزت الدول عن تحقيقها، كرصف الطرق المؤدية إلى المصانع، مد شبكات الكهرباء والمياه والصرف الصحي، وشبكات الاتصال...؛
- لعل أهم المشاكل التي تقف أمام الإنتاج الوطني هو ضيق السوق؛ فاستقدام المستثمر الأجنبي حتما سيؤدي إلى توسيع نطاق السوق، ويعود ذلك لما لديه من خبرات إعلانية وتسويقية وقنوات اتصال مسبقة بالأسواق العالمية؛
- يؤدي قيام المشروع الأجنبي المباشر إلى خلق العديد من الصناعات المساعدة التي تمد المشروع الأجنبي باحتياجاته، أو بتعبير آخر خلق صناعات تكمل إنتاج السلع التي تهدف إلى إنتاجها هذا المستثمر، وبالتالي الوصول إلى تحقيق ما يدعى بـ"الدفع الأمامي والخلفي"، للصناعة للدول النامية؛
- إن قيام هذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية، وحتى في الدول المتقدمة يؤدي أيضا إلى تحقيق وفورات اقتصادية للعمال، والتي تتمثل أساسا في ارتفاع أجورهم الحقيقية وزيادة قدراتهم الإنتاجية، وتحسين المستوى المعيشي؛
- فيما يتعلق بالمستهلك؛ فإن قيام مثل هذه الاستثمارات يساعد على توفير العديد من السلع الاستهلاكية جيدة الصنع وبأسعار أقل نسبيا،

الأمر الذي يزيد من الرفاهية الاقتصادية لأفراد المجتمع، ويؤدي ذلك أيضا إلى ارتقاء أذواق المستهلكين وتطوير أنماطهم الاستهلاكية.

2-2-تكاليف الاستثمار الأجنبي المباشر:

يفترض الموقف الآخر أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تنطوي على الكثير من المنافع، التي ستعود معظمها على الشركات العالمية متعددة الجنسيات وعلى الدول الأم، وتستند وجهة نظر المنتقدين في هذا الشأن إلى عدد من المبررات ملخصة فيما يلي[1]:

- صغر حجم رؤوس الأموال الأجنبية المتدفقة إلى الدول المضيفة في الكثير من الأحيان بدرجة لا تبرر فتح الأبواب لهذا النوع من الاستثمارات؛
- تميل الجهات المتبنية للاستثمار الأجنبي المباشر إلى تحويل أكبر قدر ممكن من الأرباح المتولدة عن عملياتها إلى الدولة الأم، بدلا من إعادة استثمارها في البلد المضيف؛
- قيام الكثير من الشركات بنقل التكنولوجيا التي لا تتناسب مستوياتها مع متطلبات التنمية الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية بالدول المضيفة؛
- إن ما تنتجه الشركات العالمية متعددة الجنسيات قد يؤدي إلى خلق أنماط جديدة للاستهلاك في الدول المضيفة، والتي لا تتلاءم ومتطلبات التنمية الشاملة في هذه الدول؛
- قد يترتب عن وجود الشركات العالمية متعددة الجنسيات اتساع الفجوة بين أفراد المجتمع فيما يخص هيكل توزيع الدخول؛ وذلك من خلال ما تقدمه من أجور مرتفعة بالمقارنة مع نظيراتها من الشركات الوطنية، وهذا ما يؤدي بدوره إلى خلق الطبقية الاجتماعية؛

- إن وجود الشركات الأجنبية قد يؤثر بصورة مباشرة على سيادة الدولة المضيفة وعلى استقلاليتها؛ وهذا من خلال:

–اعتماد التقدم التكنولوجي للدولة المضيفة على الدول الأجنبية (تبعية تكنولوجية)؛

–خلق التبعية الاقتصادية أو الاعتماد على الدول الأم للشركات الأجنبية؛

–قد تمارس الشركات الأجنبية الكثير من الضغوط السياسية على الأحزاب السياسية في الدول المضيفة.

وقد يؤدي تواجد الاستثمارات الأجنبية مع كل هذه العوامل إلى قتل ومحو الكثير من الاستثمارات الوطنية، نتيجة لما يمتلكه المستثمر الأجنبي من وفورات مالية وا إدارية وتكنولوجية، جعلت الدول النامية تنظر إلى الاستثمار ات الأجنبية بشيء من التحفظ، ففرضت الضرائب المرتفعة، وعرقلت جميع التحويلات المالية من وا إلى الدول الأم، بالإضافة إلى عدم وجود الكثير من الحقوق لهذه الإستثمارات في حالة التأميم أو المصادرة، هذا ما أدى إلى ترسيخ العديد من المخاوف لدى المستثمر الأجنبي، وبالتالي أصبح له في الدول النامية الكثير من التكاليف، قبل أن يصل إلى تحقيق أهدافه ونتائجه، ويمكن تلخيص هذه التكاليف أو المخاوف في النقاط الآتية:

- عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي؛
- عدم توفر الأمن الداخلي واستقرار المعاملات المدنية؛
- مشاكل إعادة تصدير المال المستثمر و أرباحه إلى الخارج؛
- عدم دفع تعويض عادل في حالات التأميم أو المصادرة؛
- عدم توفر المعلومات والبيانات الإحصائية الدقيقة، والتي تمكن المستثمر الأجنبي من دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع قبل الإقدام على عملية الاستثمار في البلد المعني؛
- فرض معاملة ضريبية مجحفة على أرباح المستثمر الأجنبي؛

- مشاكل استقدام وتعيين وا ٍقامة الخبراء الأجانب؛

هذا فيما يتعلق **بالتكاليف التي يتحملها المستثمر الأجنبي المباشر**، وفي المقابل أيضا هناك **تكاليف** أخرى **تتحملها الدول المضيفة** للاستثمارات الأجنبية المباشرة، خاصة الدول النامية، حيث أنصار النظرة المنتقدة لهذا النوع من الاستثمار أن هذه التكاليف هي بمثابة عيوب تحسب على المستثمر الأجنبي، والتي يمكن تلخيصها في النقاط الآتية:

- غياب مساهمة حقيقية برأس مال للاقتصاديات المضيفة في الاستثمارات الأجنبية المباشرة، هذا يؤدي في الأخير إلى الحرية التامة للشركات الأجنبية في تحويل كل الفوائد والأرباح، ولا يستفيد البلد المضيف إلا بالشيء اليسير من كل ذلك؛
- إحداث اختلال في ميزان المدفوعات على المدى الطويل من خلال تحويل أرباح عمليات الاستثمار الأجنبي؛
- التمكين للمراقبة الأجنبية في الاقتصاد المضيف وحتى في مجالات أخرى؛
- التخصص في تصدير المواد الأولية، مما يؤدي حتما إلى عدم التمكن من التحكم في الأسعار الدولية؛
- المساس بالسيادة الوطنية من خلال التأثير على القطاعات الإستراتيجية كصناعات الدفاع الوطني وعلى قطاع البحث العلمي؛
- على المدى الطويل يمكن أن يظهر استعدادا كبيرا للتخلي عن الكثير من المقومات الشخصية والأخلاقية التي تميز البلد المضيف، وذلك نتيجة الاحتكاك بالعدد الكبير من الخبراء الأجانب من جهة، وضرورة مسايرة منطق العولمة الثقافية الذي تفرضه الدول المتقدمة من جهة أخرى.

المطلب الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي وتزايد أهميته في الاقتصاد العالمي

1-**أشكال وصور الاستثمار الأجنبي المباشر**[1]: يتفق الكثير من الباحثين في أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تأخذ ثلاثة أشكال أساسية وبعض الصور الأخرى المعتمدة في الكثير من الأحيان، تتمثل فيما يلي:

- الاستثمار المشترك؛
- الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي؛
- المشاريع المجمعة.

وأما الصور الأخرى للاستثمار الأجنبي المباشر والتي يعتمدها البعض فهي تتمثل في:

- عقود الترخيص؛
- عقود الإنتاج؛
- العقود الخاصة بإدارة المشاريع.

1-1-**أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر:**

1-1-1-**الاستثمار المشترك:** يشترك في هذا النوع من الاستثمارات طرفين أو أكثر من دولتين أجنبيتين أو أكثر، ولا يمكن الجزم بأن الاشتراك هنا يجب أن يكون مركزا على رأس المال فحسب، بل يتعداه إلى تسيير الاستثمار- إدارته- إلى الخبرات وبراءة الاختراع وحتى العلامة التجارية، كما يجب الإشارة إلى أن كل ذلك يتم بصفة دائمة،

يتضمن هذا النوع من الاستثمارات العمليات الإنتاجية أو التسويقية أو كلتا هما شريطة أن تتم في دولة ةأو عدة دول أجنبية، مع العلم أن إدارة الاستثمار تكون من قبل شركة دولية دون أن يكون لها **حق السيطرة الكاملة.**

***خصائصه:**

- هو اتفاق طويل الأجل يتم بالتعاقد بين طر فين: الأول محلي والثاني أجنبي بغرض ممارسة نشاط معين على أرض البلد المضيف للاستثمار؛
- يتحقق هذا النوع من الاستثمارات بمجرد قيام أحد الأطراف الأجنبية المستثمرة بشراء حصة في شركة محلية – عامة كانت أو خاصة–
- يمكن للاستثمار الأجنبي المشترك أن يتحقق بعيدا عن الالتزامات المادية، أي أن الاشتراك لا يقتصر على رأس المال أو المباني والمعدات...، بل يمكن أن يتحقق من خلال تقديم الخبرة والمعرفة أو العمل، والمهارات التقنية والتكنولوجيا...

1-1-2-**الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي:** تقوم الدول عادة باستضافة الشركات العالمية متعددة الجنسيات ممثلة في أحد فروعها بهدف الاستفادة من عدة مزايا وأهمها يتمثل في تحسين ميزان المدفوعات، وعن طريق تنمية أرقام تجارتها الخارجية بزيادة الصادرات والتقليل من الواردات وبالتالي تحقيق فائض في الميزان التجاري، وبالعودة إلى المساوئ التي كثيرا ما تلحق بالدول المضيفة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، نجد أن العديد من هذه الدول تتردد كثيرا في منح التصريح بالامتلاك الكامل للاستثمار، وتفضل فكرة المشاركة على الأقل من أجل فرض عين مراقبة، خاصة فيما يتعلق بتحويل الأرباح إلى الدولة الأم.

1-1-3-**المشاريع المجمعة:** يمكن لهذا النوع من الاستثمارات أن يكون مملوكا بالكامل للمستثمر الأجنبي أو أن يكون بالاشتراك، وفي كلتا الحالتين فالأمر يتحقق في إطار اتفاق بين الطرف المحلي والأجنبي من أجل تحقيق أهداف مشتركة، ويمكن لذلك أن يتحقق عن طريق قيام الطرف الأجنبي بتزويد الطرف المحلي بمكونات أحد المنتجات للتمكن من تجميعها لتصبح منتجاتها

نهائيا، وأكثر من ذلك قد يقوم بتزويدها بالخبرة والتكنولوجيا الحديثة اللازمة لذلك، وكل ذلك مقابل الحصول على عائد مادي متفق عليه سلفا.

إجمالا يمكن القول بأن عمليات الاستثمار المباشر التي تتبناها الأطراف الأجنبية، تسعى في الأخير إلى تحقيق فكرة الامتلاك الكامل للمشروع، وهنا بالنظر إلى ما تحققه من عوائد مادية كبيرة فضلا عن أهداف أخرى، اجتماعية وثقافية، ويأخذ ذلك مسارا يتكون من أحد (11) عشرة مرحلة يمكن تلخيصها في الشكل رقم (01) التالي:

شكل رقم (01): المراحل الإحدى عشرة للامتلاك الكامل للمشروع

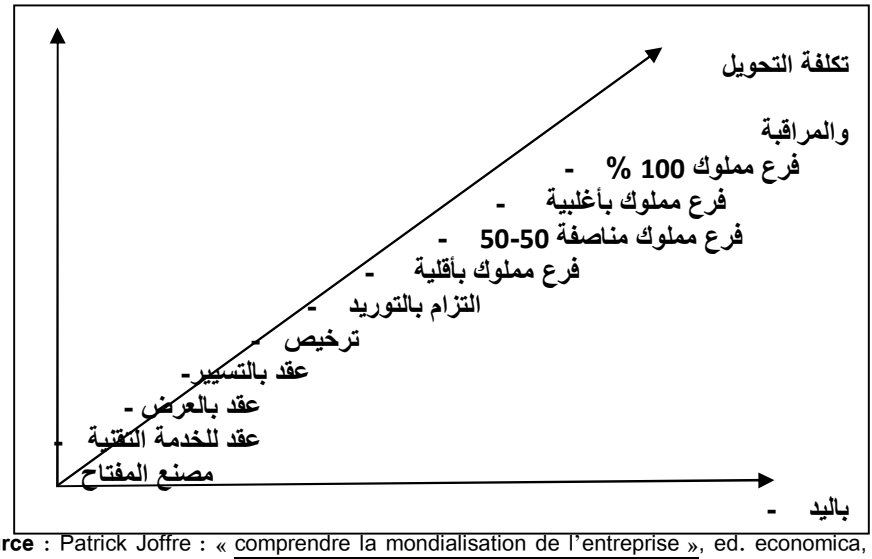

Source : Patrick Joffre : « comprendre la mondialisation de l'entreprise », ed. economica, Paris, 1994 P49

ويوضح الجدول التالي نسبة المساهمة الأجنبية في تكوين رأس المال الشركات المحلية للدول المضيفة، وذلك ضمن مراحل انتقال الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالاعتماد على قعود الشراكة.

جدول رقم (01): نسبة مساهمة الشريك الأجنبي في رأس مال المشاريع المشتركة

طبيعة حصة الملكية	نسبة مساهمةالشريك الأجنبي
حصة أقلية	%1 – %49
حصة متساوية	%50
حصة أغلبية	%51 – %95
ملكية كاملة للمشروع	%96 – %100

المصدر: عقيلة عز الدين محمد طه:" **أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة ونقل التكنولوجيا على التنمية الاقتصادية في مصر**"، رسالة مقدمة للحصول على درجة دكتوراه في الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة،مصر،1990 ،ص:32 .

1-2-صور الاستثمار الأجنبي المباشر[1]:

1-2-1-عقود الترخيص: هي في الحقيقة من بين المراحل المهمة لامتلاك المشاريع الاستثمارية من لدن الأطراف الأجنبية،حيث تقوم هذه الأخيرة بنقل براءات الاختراع أو ما يتعلق بالمعاملات التجارية أو الاسم التجاري إلى الدول المضيفة، حيث يتم ذلك بصورة عينية مما يجعل هذه الصورة تندرج ضمن الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

1-2-2-عقود الإنتاج : وهي عقود تتم بين الأطراف الأجنبية والمحلية من أجل إنتاج نوعا معينا من السلع يتم تحويلها إلى البلدان المضيفة، والهدف من ذلك في حقيقة الأمر هو محاولة الشركات الأجنبية اختبار مدى استجابة سوق البلد المضيف لنوع معين من السلع، على أن يتم إنتاجها مستقبلا، إذا ما كانت النتائج مرضية.

1-2-3-العقود الخاصة بإدارة المشاريع الاستثمارية: تندرج هذه الصورة ضمن مراحل امتلاك المشروع بالكامل، أين يتم الاتفاق بين الطرف الأجنبي

والطرف المحلي بخصوص تزويد الأول للثاني بالخبرات والقدرات الفنية في الإدارة المحترفة لمشاريع معينة.

الجدير بالإشارة هو أن كل هذه الصور تتطلب مقابلا ماديا تدفعه الأطراف المالية للأطراف الأجنبية، وتبقى الشركات العالمية متعددة الجنسيات وحدها من يأخذ القرار في أي صورة تتمكن من خلالها الوصول إلى البلدان المضيفة، وذلك وفقا لإستراتيجية الشركة الأم.

2-تطور التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة[1]:

تتمثل أهم القطاعات الجاذبة لرأس المال الأجنبي المباشر حسب المراحل التاريخية في:

- الصناعة الإستخراجية التي تعتمد على استغلال الثروات الباطنية الطبيعية؛
- الصناعة التحويلية؛
- الخدمات.

2-1-**الصناعة الإستخراجية:** بداية من سنة 1917 صاحبة الحملات الاستعمارية التي قادتها الدول المتقدمة نحو الدول النامية- وعلى وجه الخصوص الاستعمار الأوربي- حيث قام المستعمر باستغلال الأراضي الخصبة وتحويل المنتجات الزراعية إلى البلدان الأم، واستغلال مختلف المناجم وتأسيس الشركات المتخصصة في تصنيع المعدان كالحديد مثلا،وكان **الهدف تزويد وتموين الثورة الصناعية الأوروبية**، إلا أن الاهتمام بمثل هذه الاستثمارات بدأ يقل مع مطلع الثمانينات من القرن الماضي نحو الصناعات التحويلية.

2-2-**الصناعة التحويلية:** نظرا لسياسة تأميم الصناعات الإستخراجية التي قامت بها الدول النامية المتحصلة على استقلالها، إلا أن الشركات الأجنبية

تكيفت مع الوضع فقامت باستغلال قدراتها التكنولوجية وتحكمها في الصناعات المتقدمة وتقنيات الإنتاج الحديثة، فأبقت بذلك على تبعية الدول النامية لها.

2-3-**الخدمات:** في أواسط التسعينات من القرن الماضي تزايد الاهتمام أكثر بالاستثمار في مجل الخدمات بعد إن كانت نسبته من التوزيع القطاعي متواضعة، فأصبح هذا النوع من الاستثمار يجذب إليه الكثير من الاهتمامات لدرجة جعلته يتفوق على الاستثمار في الصناعات التحويلية، وقد يعود السبب إلى احتلال الخدمات مكانة هامة في المؤتمرات الوزارية التي عقدتها منظمة التجارة العالمية منذ انتقالها من النظام القديم إلى النظام الجديد في أواسط تسعينات القرن الماضي.

3-تزايد أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد العالمي واتجاهاته الحديثة:

3-1-تزايد أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد العالمي: لقد نتج عن الأزمات الثلاث المشهورة-الأزمة الصناعية في بداية الستينات، الأزمة النقدية في بداية السبعينات والأزمة البترولية في سنة 1973- التي عرفها العالم في النصف الثاني من القرن الماضي، إحداث تطورات وتغيرات بالغة الأهمية على الاقتصاد العالمي، وتحديدا في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن جملة هذه التغيرات تزايدأهميته بشكل ملفت وا إحداث تغيرات في توزيع الاستثمارات قطاعيا وجغرافيا، ويمكن تلخيص مجموعة الدلائل على تزايد أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في النقاط الآتية:

- الارتفاع الكبير في معدل النمو السنوي؛ وذلك من خلال تطور معدل نمو الاستثمارات الأجنبية مع تطور معدل نمو التجارة العالمية، كما يوضحه الشكل الأتي:

شكل رقم (02): تطور معدل نمو الاستثمار الأجنبي مقابل تطور معدل نمو التجارة العالمية (1983-2006)

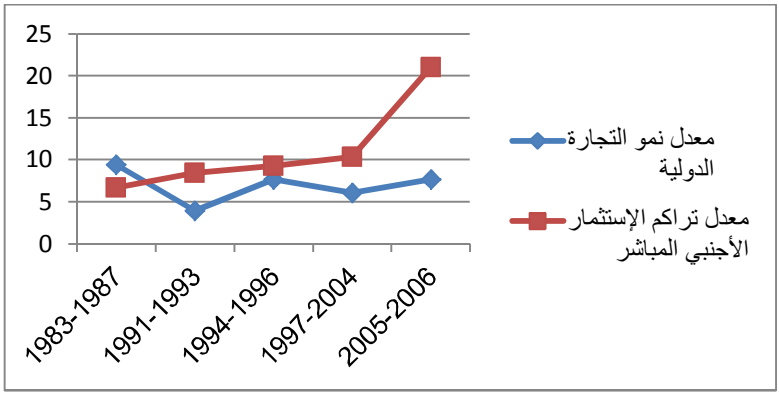

المصدر: الطيب ياسين:" **العولمة وموقع الاقتصاديات النامية منها**"، في مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، العدد 10 الصادر سنة2004 ،ص:218.

من جملة ما يمكن ملاحظته من الشكل السابق هو ذلك التنامي المستمر للرصيد العالمي من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث نلاحظ تراكمها خلال الفترة 1981-2006، بالانتقال من نسبة 6.7% إلى 22.3% أي بزيادة تقارب 16 %، نتيجة لتطور معدلات التجارة العالمية في الجانب الإنتاجي للسلع والخدمات خلال نفس الفترة.

- تزايد عمليات التمويل الدولي؛ نتيجة لسقوط الكثير من اقتصاديات الدول النامية في الأزمات الاقتصادية، والتي جعلتها تلجأ إلى المؤسسات المالية الدولية، جعل منها كذلك دولا مشجعة لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من أجل تحقيق برامج الإصلاحات الاقتصادية ميدانيا في ظل برامج التصحيح الهيكلي، وبالنظر لعدم توافر الإمكانيات المادية وحتى التقنيات الكافية لتحقيق هذه الأهداف، فقد رأت في توفير المناخ الاستثماري حلا مناسبا من أجل تحقيق استقطاب هذه الاستثمارات، والتي تغنيها عن اللجوء إلى الاقتراض من

أجل تمويل مختلف العمليات الاستثمارية المحلية، وهكذا تتجنب الوقوع في مشكلة المديونية.

- بالرجوع إلى حركية الاستثمارات الأجنبية المباشرة، دخولا وخروجا خلال الفترة 1990-2002 نلاحظ كذلك التنامي الكبير لحجم تدفق رؤوس الأموال على المستويات الثلاثة: الاستثمار الصادر والوارد والمخزون، وهذا ما يلخصه الجدول التالي:

جدول رقم (02): تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر : الصادر والوارد والمخزون خلال الفترة 1990-2002

السنوات / طبيعة تدفق الاستثمار		1990	1995	2000	2001	2002
الصادر	الدول المتقدمة	216.562	304.151	1.271.273	580.264	600.023
	الدول النامية	167.000	51.547	104.207	36.571	43.095
	وسط وشرق أوروبا	54	706	4.016	3.518	4.205
المجموع		**233.315**	**356.404**	**1.379.493**	**602.713**	**647.363**
الوارد	الدول المتقدمة	164.575	803.311	1.227.467	503.144	460.334
	الدول النامية	37.567	112.537	237.894	204.801	162.745
	وسط وشرق أوروبا	639	14.667	26.563	27.200	28.709
المجموع		**202.782**	**330.516**	**1.491.934**	**735.146**	**651.188**
المخزون	الدول المتقدمة	1.399.880	2.041.408	3.988.075	4.277.195	4.594.850
	الدول النامية	551.481	920.400	2.029.412	2.173.769	2.339.632
	وسط وشرق أوروبا	2.841	40.187	129.169	155.734	187.868
المجموع		**1.954.152**	**3.002.152**	**6.146.812**	**6.606.855**	**7.122.506**

المصدر: فارس فضيل:" **هل يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر مظهرا للعولمة الاقتصاديةوا إلى أي مدى تبرز أهميته للاقتصاديات النامية**"، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، العدد 10 الصادر سنة 2004 ،ص:215.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن حجم التدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مجموعها هي في تزايد مستمر، سواء تعلق الأمر بالصادر أو الوارد أو حتى المخزون، إلا أننا نلاحظ أن هذا التزايد عرف نقطة انعطاف خلال الفترة 2000-2001، حيث انخفضت هذه التدفقات

على المستويات بشكل مذهل نتيجة أحداث 11 سبتمبر 2001 التي مست أكبر المراكز التجارية في الولايات المتحدة الأمريكية، والتي تعتبر النواة الحقيقية لحركية الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ثم عاودت الصعود مرة أخرى.

كما يلاحظ أيضا أن الدول المتقدمة تستحوذ دائما على أكبر الحصص، حيث أن نسبتها من المجموع أكثر من 90% على مستوى الاستثمارات الصادرة، وأكثر من 70 % على مستوى الاستثمارات الواردة، والملفت للانتباه أنه على مستوى مخزون الاستثمارات فالدول المتقدمة هي المتصدرة بنسبة تتجاوز 60 %.

3-2-الاتجاهات الدولية الحديثة للاستثمار الأجنبي المباشر:

تشير تقديرات الدراسة التي قام بها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأنكتاد) إلى استمرار تزايد التدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد على كل المستويات؛ على مستوى العالم وعلى مستوى المجموعات الاقتصادية وذلك إلى غاية سنة 2007، وتشير بيانات الجدول رقم (03) إلى تزايد حجم تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة وعمليات الاندماج والتملك عبر الحدود خلال الفترة 2003-2007.

جدول رقم (03): حجم تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة وعمليات الاندماج **الوحدة:** مليار دولار

المجموعات الاقتصادية / السنوات	2003	2004	2005	2006	2007
العالم	554	726	949	1298	1515
الدول المتقدمة	361	419	590	857	1002
الدول النامية	178	283	314	379	438
إجمالي الدول العربية	15	24	45	62	75

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات:"**مناخ الاستثمار في الدول العربية**" ، نفس الناشر،الكويت2007 ، ص-ص:158-159.

نلاحظ من خلال بيانات الجدول السابق، نمو حجم الاستثمارات على مستوى العالم بقيمة تقارب الـ1000مليار دولار، وذلك خلال أربعة سنوات فقط (من 2003 إلى 2007)، ويعود أسباب هذه الزيادة إلى:

- تحسن النمو الاقتصادي بشكل متواصل في الدول المتقدمة والنامية على السواء؛
- تنامي صفقات الاندماج والتملك عبر الحدود خاصة في الصناعة الإستخراجية؛
- تنامي صفقات الاندماج والتملك عبر الحدود المساندة في الخدمات والقطاع المصرفي؛
- زيادة الاستثمار في المشاريع الجديدة والتوسع في المشاريع القائمة وذلك كنتيجة طبيعية لارتفاع حجم الأرباح؛
- استمرار الجهود الإصلاحية المستهدفة لتهيئة المناخ الاستثماري لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة كتعبير عن توجه اقتصاديات الدول نحو معظم الدول نحو اقتصاد السوق.

يتضح مما سبق استمرار هيمنة الدول **المتقدمة** على أعلى القيم من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فتحسن معدلات النمو والاستقرار الاقتصادي الذي تعرفه هذه الدول، بالإضافة إلى وجود بيئة استثمارية عالية الأداء، كلها أسباب من شأنها أن تشجع على جذب أفضل وأكبر للمشاريع الاستثمارية، وفي ظل شركات محلية متوجهة أساسا نحو العالمية وقادرة على خلق تحالف واندماج مع الشركات الأجنبية، فقد تمكنت من إيجاد فرص تعظيم الأرباح وفرص خلق قوى تدفع بها الاستثمارات الأخرى، وتحافظ على استمرارية تحسين مؤشرات الأداء الاقتصادي، الذي يعتبر الحافز الأكبر لاستقطاب أكثر الاستثمارات الأجنبية، وقد قدرت حصة مجموعة الدول المتقدمة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة بحوالي 1002 مليار دولار وذلك سنة 2007،

أي بحصة 66.14% من إجمالي التدفقات العالمية، وتأتي الدول **النامية** مجتمعة في المرتبة الثانية من حيث القدرة على جذب هذه الاستثمارات والبيانات أعلاه تظهر قراءتين مختلفين:

- **القراءة الأولى** مفادها التخلف والتأخر الكبيرين اللذان تعاني منهما الدول النامية فيما يخص قدراتها على جذب الاستثمارات، ودليل ذلك الأرقام التي تعبر على نسبة ضعيفة بالمقارنة مع الدول المتقدمة، وقد قدرت حصة مجموعة الدول النامية من الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة بنحو 438 مليار دولار وذلك سنة 2007، أي بحصة 28.91% من إجمالي التدفقات العالمية وهي نسبة لم تصل حتى إلى نصف حصة الدول المتقدمة.
- أما **القراءة الثانية** فهي تظهر التزايد المستمر لقيمة الاستثمارات الواردة إلى هذه الدول، وذلك ما يعتبر مبعث للتفاؤل في الآجال الطويلة، حيث يمكن أن يؤدي ذلك إلى نتائج جدية، فيما يتعلق بتحسين مؤشرات الأداء الإقتصادي مستقبلا وخلق بيئة استثمارية مشجعة على إعادة استثمار الأرباح وتجديد الاستثمارات القائمة وتوسيعها.

و تبقى حصة الدول العربية من تدفق الاستثمارات العالمية الأضعف، حيث لا تمثل حصتها إلا نسبة 4.77 %، وذلك وفق تقديرات "أنكتاد" سنة 2006، وبالرغم من هذا الضعف إلا أن التقديرات تشير إلى ذلك التطور والتنامي المستمرين في القدرة على جذب واستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالمقارنة مع الفترات السابقة، بدليل انتقال مقدار التدفق من 62 مليار دولار سنة 2006، إلى 7.5 مليار دولار سنة 2007. ويتوقع أن تتحسن حصة الدول العربية في المستقبل نظرا لما تبذله من جهود في توفير عوامل الجذب عن طريق تطبيق الإصلاحات الاقتصادية العميقة وفق مبادئ اقتصاد السوق.

المبحث الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع البترول وأثره على الإقتصاد الجزائري

المطلب الأول: أهمية قطاع البترول في الاقتصاد الجزائري

يعد البترول مصدرا هاما للطاقة التي تحرك الصناعة العالمية من جهة، ومصدرا بالغ الأهمية للموارد المالية بالنسبة للدول المنتجة والمصدرة من جهة أخرى من بينها الجزائر، فإن البترول أخذ مكانته الهامة في كل الإستراتيجيات التنموية التي باشرتها الجزائر منذ الاستقلال، ويمكن تأكيد ذلك بالعودة إلى المخططات الاقتصادية الكبرى خلال الفترة 1965-1988، حيث أعتبر قطاع المحروقات بمثابة القائد الذي تعتمد على موارده القطاعات الأخرى لتحقيق"**تنمية شاملة**"، وظل الأمر كذلك بعد التحول إلى "**اقتصاد السوق**"، بالرغم من الصدمة البترولية العكسية التي عرفها سوق البترول سنة 1986، وكان لها آثارها السلبية على الاقتصاد الجزائري، إلا أن البترول لا يزال المصدر الأول وشبه الوحيد في تأمين الموارد المالية من العملة الصعبة، وتمويل الإيرادات العامة للدولة بنسبة لا تقل عن 55%.[1]

1-**أهمية عائدات البترول كمصدر مالي في الصادرات الجزائرية**: احتلت صادرات المحروقات مكانة هامة في الجزائر منذ الاستقلال إلى مرحلة المخططات وخلال مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق وا إلى يومنا هذا، فطالما كانت المصدر الأول للعملة الصعبة في الجزائر، ومن الملاحظ أنه عبر كل المراحل التي مر بها الاقتصاد الجزائري، كانت صادرات المحروقات تمثل ما لا يقل عن 97% من حجم الصادرات الجزائرية، وذلك رغم الجهود المبذولة ورغم النداءات المتكررة بضرورة تطوير صادرات أخرى خارج المحروقات، وفي ظل أسعاره المرتفعة ساعدت كثيرا في تحسين مؤشرات التجارة الخارجية ومكنت الجزائر من تحقيق فوائض مالية مهمة على مستوى الميزان التجاري، وتمكنت

من خلاله من الحفاظ على توازن واستقرار ميزان المدفوعات، والجدول التالي يظهر اعتماد الميزان التجاري في تحقيق فوائضه بشكل أساسي على صادرات المحروقات، وذلك على الأقل خلال الفترة 2004-2008.

جدول رقم (04): مكانة عائدات تصدير المحروقات في الميزان التجاري الجزائري خلال 2004-2008 **الوحدة(مليون $)**

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008
إجمالي الصادرات	32148.49	46001.74	54613.44	60163.32	76825.75
عائدات تصدير المحروقات	31389.74	45004.49	53455.81	58831.31	74873.97
النسبة المئوية من الإجمالي	%97.64	%98.03	%97.88	%97.79	%97.46
رصيد الميزان التجاري	13854.83	25644.64	33157.21	32532.11	37732.40

Source : balance Comerciale de L'Algerie : www.algex.com, en 2004-05-06-07-08.

ويظهر الشكل البياني الموالي تطور مكانة عائدات تصدير المحروقات مقارنة بإجمالي صادرات الجزائر، وكذلك في صناعة فوائض الميزان التجاري، وذلك كنتيجة لارتفاع أسعار البترول إلى مستويات قياسية في 2008.

شكل رقم (03): تطور عائدات تصدير المحروقات في الصادرات الجزائرية خلا سنوات 2004-2008

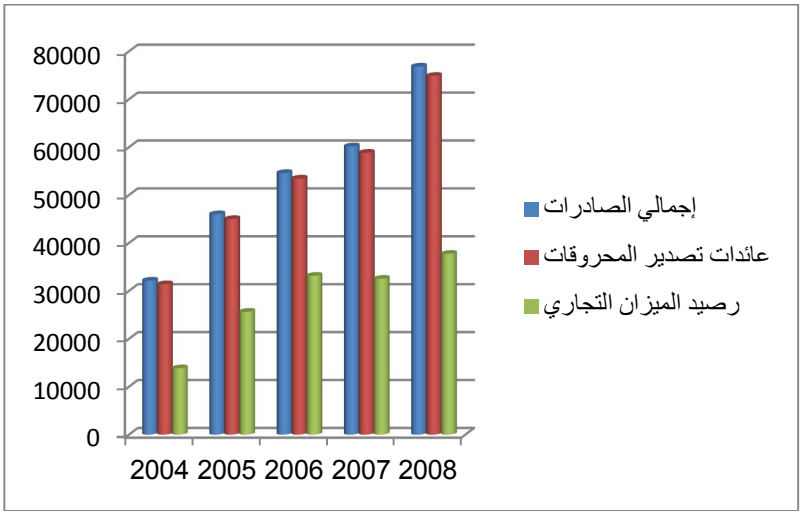

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على إحصائيات الجدول رقم (04)

2-أهمية البترول كمصدر لإيرادات الموازنة العامة في ميزانية الدولة:

تعتمد الإيرادات العامة في الجزائر بشكل كبير على عائدات البترول من خلال الجباية البترولية Fiscalite pitroliere المدرجة ضمن الجباية غير العادية في الميزانية العامة للدولة للفترة 2004-2009، نجد أن الجباية البترولية تدور حول 55% وكثيرا ما تزيد عن ذلك، مما يظهر لنا أهمية البترول كعائد مالي تغطي من خلاله الدولة احتياجات الإنفاق العام، وفيما يلي عرض لنسبة تغطية الجباية البترولية لإيرادات الدولة العامة المدرجة ضمن الموازنة العامة للدولة خلال الفترة 2004-2009.

جدول رقم (05): نسبة تغطية الجباية البترولية لإيرادات الدولة العامة المدرجة ضمن الموازنة العامة خلال الفترة 2004-2009

الوحدة (مليون دج)

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
المجموع العام لإيرادات الميزانية	1.528.000	1.683.294	1.831.288	2.763.000	2.786.600
مجموع الموارد العادية	665.800	767.294	858.288	1.047.600	1.158.100
مجموع الجباية البترولية	862.200	916.000	973.000	1.715.400	1.628.500
نسبة الجباية البترولية من المجموع العام للإيرادات	%56.66	%54.41	%53.13	%62.08	%58.44

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.الجدول "أ" في الإيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة خلال الفترة 2004-2009

يتبين من الجدول السابق استحواذ الجباية البترولية على دورها التمويلي لإيرادات الموازنة العامة للجزائر خلال الفترة المشار إليها، وخلال كل الفترات السابقة، ويوضح الشكل الموالي تطور الإيرادات النهائية المطبقة على موازنة الدولة، وذلك بفضل تزايد العائد الناتج عن الجباية البترولية الذي يرجع هو الآخر إلى ارتفاع أسعار البترول، وذلك خلال الفترة 2004-2009.

الشكل رقم (04): أثر تطور عائد الجباية البترولية على إيرادات الموازنة العامة خلال الفترة 2004-2009

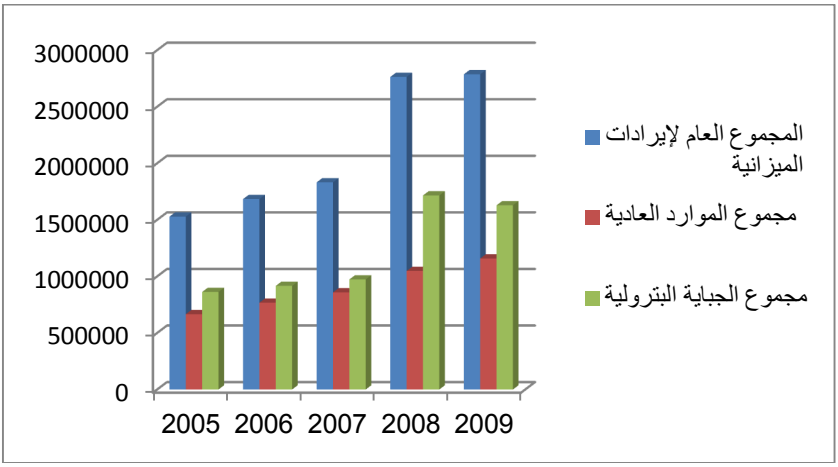

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على إحصائيات الجدول رقم (05).

ومن النقاط المهمة التي يجب أن نشير إليها هي المحاولات المتواضعة للسلطات العامة الموجهة إلى تفعيل مساهمة الإيرادات العادية في تغطية احتياجات الإنفاق العام تحت شعار أن الجباية البترولية مرتبطة بصادرات الطاقة غير المتجددة، إلا أن المحاولات سرعان ما تتراجع بمجرد تزايد أسعار البترول.

3-أهمية عائدات الجباية البترولية في تمويل الخزينة العمومية:

أوردت العديد من المواقع عدة تقارير تتضمن تزايد المالية للجزائر الناتجة عن الجباية البترولية، وتمكنها من ضخ مبالغ مالية معتبرة للخزينة العمومية لجزائرية، ويعود السبب في ذلك إلى تزايد أسعار البترول في الوقت الذي يعتمد في تقدير إيرادات الدولة في الموازنة العامة على الجباية البترولية بسعر مرجعي لم يتحرك عن 19$، مما أدى إلى تحقيق فوائض مالية هامة تم ضخها في الخزينة العمومية وضعت احتياطات صرف مهمة وصلت بداية 2009 إلى أكثر من 140 مليار $.

وحسب تصريح وزير السيد الوزير الطاقة والمناجم الجزائري فإن الجزائر حققت نهاية 2008 حوالي 4003 مليار دج (حوالي 57 مليار $) كعائدات عن الجباية البترولية، بالإضافة إلى 3000 مليار دج (حوالي 43 مليار $) في صورة رسوم على الفوائد الخاصة التي تدفعها الشركات الأجنبية العاملة في قطاع المحروقات، في حين لا تزيد احتياجات إيرادات الموازنة العامة من الجباية البترولية عن 1.715.400 مليار دج (حوالي 24.5 مليار $) من نفس السنة .

الجدول رقم (06): تمويل إيرادات الجباية البترولية للخزينة العمومية خلال الفترة 2005-2008 الوحدة (مليار دج)

السنوات	2005	2006	2007	2008
مجموع الجباية البترولية	2267.83	2800	2790	4003
احتياجات الموازنة العامة	899	916	973	1715
فائض الجباية البترولية	**1368.83**	**1884**	**1817**	**2288**

المصـــدر: بنـاء علـى معطيـات مـأخوذة مـن الموقـع www.algeriedz.com و www.echouroukonline.com

بالعودة إلى بيانات الجدول السابق، نلاحظ تصاعدا مستمرا في المبالغ المالية التي تضخها شركة سونا طراك للخزينة العمومية عن طريق فائض الجباية البترولية بعد اقتطاع احتياجات الإيرادات في الموازنة العامة للدولة، ويعود هذا التصاعد أساسا إلى الارتفاع المستمر وغير المسبوق في أسعار البترول، أما التراجع الطفيف المسجل في سنة 2007 ناتج عن تخفيض كميات الإنتاج في إطار أشغال الأوبك للحفاظ على استقرار أسعار البترول، ويوضح الشكل التالي تطور هذه الإمدادات.

شكل رقم (05): تطور الإمدادات المالية للخزينة العمومية عن طريق فائض الجباية البترولية خلال الفترة 2005-2008

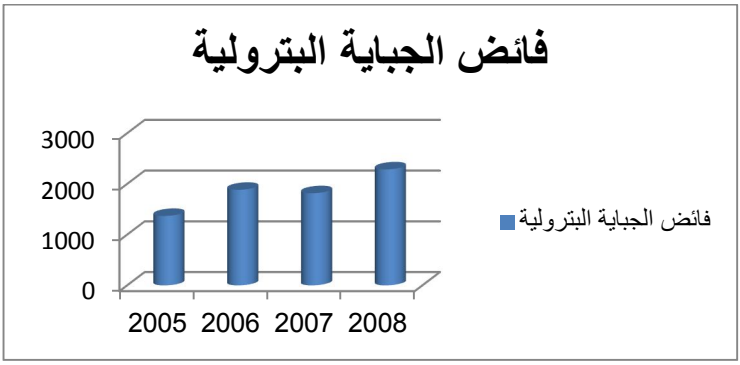

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات الجدول رقم (06).

نلاحظ من الشكل السابق أن الفائض في الجباية البترولية ارتفع إلى أعلى مستوى له؛ بسبب ارتفاع أسعار البترول إلى أرقام قياسية تجاوزت 144$ للبرميل الواحد صيف 2008، مما أدى إلى تكوين احتياطات صرف قياسية لم يبلغها الاقتصاد الجزائري من قبل.

المطلب الثاني: الشركات البترولية العاملة في الجزائر بين المساهمة والهيمنة

نقلا عن الموقع الإلكتروني لوزارة الطاقة والمناجم الجزائرية، فقد تجاوز عدد الشركات البترولية العالمية العاملة في الجزائر في قطاع المحروقات 20 شركة وذلك حتى بداية 2008، وهي تتوزع بين طرفي الاستثمار في القطاع؛ أي بين استكشاف البترول وا ٍنتاجه وتكريره وبين نقله وتسويقه، حيث يتم ذلك كله في إطار عقود الشراكة التي تربطها مع الشركة الوطنية للمحروقات سونا طراك وفق قانون المحروقات الجزائري.

واستجابة لمطالب العولمة والانفتاح على الاقتصاد العالمي وعلى الاستثمار الأجنبي، فقد تم تطوير عقود الشراكة بين شركة سونا طراك والأطراف الأجنبية في إطار التشريع الجزائري، وفي ظل مجموعة من التحفيزات المادية، وذلك

كله في إطار الحفاظ على السيادة الوطنية وا إشراف الدولة على تسيير الثروات الطبيعية للجزائر، وفيما يلي قائمة عن هذه الشركات ومواقع النشاط حتى سنة 2008.

جدول رقم (07): توزيع الشركات البترولية العالمية العاملة في الجزائر

الشركة	منطقة البحث و/أو الاستغلال	رقم الموقع	الإنجازات المالية (ألف $)
مجموعة أميرادا هاس AMERADA HESS CORPORATION LTD	عقرب شمال الغرب	429-428	8500
مجموعة أنادا ركو للبترول ANADARKO PETROLIEUM CORPORATION	بركين الحايد	404 a-208-211	29000
	زمالة الناقة	403 c/e	19000
بريتش بتروليوم الجزائر BP ALGERIE	بوارحات جنوب	320-231	52000
	حاسي مطمط	410-411	2500
	جنوب شرق إليزي	232-241	23500
بي أش بي بيليتون BHP BILITON	بئر الركايز	443 a-424 a-415-414	2000
	أودوم	222 b-222 c-223 B	2000
	قصر حبران	408 a-409	1500
بير لينجتون /موارد الجزائر BURLINGTON / RESSOURCES ALGERIA LTD	----	----	----
سيبسا CEPSA	---	---	---
إيني الجزائر للإنتاج ENI ALGERIA PRODUCTION BU	---	---	---
أف سي بي FIRST CALGARY PETROLIEUM (FCP)	جانات	405	125500
جي دي أف سويس "غاز فرنسا سابقا" GDF SUEZ (ex gaz de france)	توات	352 a-353	14500
جولف كايستون Gulf KEYSTONE SPA	فركان	126 b	5500
	بوتتة	129	5500
	بن غشة	108-128 b	1500
ميداكس للبترول MEDEX PETROLIEUM	عرق إيساوان	226-229 b	26000
	بورارحات شمال	242	35000
	زوتي	108-128 b	12500
بيترونا سي بي أش دي PETRONAS CB HD	---	---	---
بيترو فيتنام PETRO VIETNAM (PIDC)	---	---	---
ريبسول الجزائر للأستكشاف REPSOL EXPLORATION ALGERIE /SA	مصاري /أقابلي	a1-332 a-341 a3 -339 a 337	33500
	رقان شمال	351 c-352 c	160500
	قاسي شرقي غرب	214 a-246 a-b 246	18600
روزنفت – سيتروترنسغاز ROSNEFT – STROYTRANSGAZ LTD	قارة تاسيليت	245 S	11000
شلو مبرجر SCHLUMBERGER	شركة مستثمرة في أنشطة تسويق البترول	-	-
شال للتسويق SHELL MARKETING ALGERIE	رقان	328-352-362	25000
	حيران	345-346-322	52500
	زرافة	317-319-321-322	90000
ستاتويل الجزائر STATOIL ALGEIE AS	حاسي مويني	317-319-321-322	90000
سينوبك SENOPEC	الهجيرة	416 a -417	13000
	قرارة	418-419-438 a	11500
توتال الجزائر TOTAL ALGERIE	تيميمون	325 a-329	40000

المصدر: مأخوذ من موقع وزارة الطاقة و المناجم http://www.mem-algeria.org سنة 2008 – خارطة توزيع الشركات الأجنبية–

تظهر بيانات الجدول السابق تمركز نشاط الشركات البترولية العالمية في كل مناطق الجنوب الجزائري تقريبا، هذه الأخيرة تزخر بالثروات الباطنية، وعلى الرغم من ذلك يتم وفق عقود الاشتراك بينهما وبين الشركة الوطنية للمحروقات سونا طراك، حيث تسعى الدولة الجزائرية من خلال هذه الشركة الوطنية تنمية وتفعيل دور البترول للمساهمة في تحقيق الإستراتيجية التنموية في الجزائر، إلا أن هذه الشركات تمكنت من صناعة شبكة عنكبوتيه أحكمت سيطرتها على صناعة وا إنتاج البترول في الجزائر، فلا وجود لأي عملية بحث وتنقيب و/ أو استغلال للبترول من دون إشراك هذه الشركات الأجنبية؛ إما ماليا أو تقنيا أو تكنولوجيا وفقا لعقود الشراكة المبرمة بين الطرفين. وتظهر بيانات وزارة الطاقة والمناجم الجزائرية على مستوى نشاط توزيع وتخزين المواد البترولية وجود أربعة شركات عالمية تحتكر هذا النشاط وفق للشراكة مع سونا طراك وهي مسجلة في الجدول الأتي:

جدول رقم (08): الشركات البترولية العالمية العاملة في أنشطة توزيع وتخزين المواد البترولية في الجزائر

الرقم	الشركة	مجال النشاط
01	شال الجزائر للتسويق SPA SHELL MARKETING ALGERIE	تخزين وتوزيع زيوت التشحيم
02	توتال الجزائر SPA TOTAL LUBRIFIANT ALGERIE	
03	إيسو موبيل الجزائر للتوزيع SPA DISTRIBUTION ESSO MOBIL ALGERIE	
04	SPA TOTAL BITUMES ALGERIE	التوزيع

المصدر: موقع وزارة الطاقة والمناجم الجزائرية http://www.mem-algeria.org

يظهر الجدول أن الشركات البترولية العالمية لها مساهمات فعالة وعديدة في تطوير قطاع البترول في الجزائر، عن طريق الدور الذي لعبته في تطوير مجالات الاستكشاف والبحث والاستغلال كنشاطات قبلية، وكل النشاطات البعدية المرتبطة بعملية توزيع وتسويق وصناعة وتكرير، بفضل احتكارها

لتكنولوجيا عالية الأداء خاصة في مجال الحفر والتنقيب منذ خمسينيات القرن الماضي خلال سنوات الاحتلال الفرنسي، وقد تعزز هذا الدور أكثر في إطار عقود الشراكة بموجب قوانين المحروقات، إلا أن تكلفة ذلك مرتفعة جدا، فبقدر هذه المساهمة إلا أنها تخلق تبعية دائمة لقطاع البترول الجزائري، إذ لا يمكن للشركة الوطنية التجرؤ على إنجاز أية عملية في المجالات المرتبطة بالأنشطة السابقة دون اللجوء إلى الشراكة مع هذه الشركات. وعلى الرغم من أن القانون الجزائري قام بضبط أنشطة هذه الشركات بشكل يمنعها من تحويل أموال ضخمة إلى الدول الأم، إلا أن حجم الأرباح الذي تجنيه يبقى كبير جدا على الاقتصاد الجزائري مستقبلا، فإذا علمنا بأن الرسوم المفروضة على أرباح الشركات الأجنبية تقدر بمليارات الدولارات، فكيف يكون الحال بالنسبة لرقم الأعمال خارج الرسم، وفيما يلي بيانات تظهر حجم الرسوم المفروضة على أرباح الشركات البترولية الأجنبية العاملة في الجزائر وفق قانون المحروقات الجديد المدعم بالمرسوم التنفيذي رقم 06-440 خلال الفترة الممتدة من 2006-2008.

جدول رقم (09): الرسوم على أرباح الشركات الأجنبية بالجزائر خلال الفترة 2006-2008

الوحدة (مليون $)

السنوات	2006	2007	2008
مجموع الرسوم المفروضة على أرباح الشركات الأجنبية البترولية	500-600	1000	4300

المصدر: وزارة الطاقة والمناجم الجزائرية http://www.mem-algeria.org

يعود سبب الارتفاع الكبير في حجم الرسوم في سنة 2008 بالمقارنة مع السنوات الأخرى إلى ارتفاع أسعار البترول إلى أرقام قياسية خلال هذه السنة. حيث ينص قانون المحروقات الجديد على أن الرسوم المفروضة على أرباح الشركات البترولية الأجنبية ترتفع كلما زادت الأسعار عن 30 $ للبرميل الواحد.

الخاتمة:

لقد بذلت السلطات العامة في الجزائر جهودا كبيرة من أجل استقطاب وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة خارج قطاع المحروقات، وقد سخرت من أجل ذلك مجموعة هامة من النصوص التشريعية التي تصنف من أكثر التشريعات انفتاحا على الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن واقعه في الجزائر لا يرق إلى المستوى المطلوب بالنظر إلى ضعف حجم تدفق الاستثمار وضعف المخزون منه رغم التصريحات التفاؤلية لبعض الجهات المكلفة بمتابعة هذا الملف، وذلك بالنظر – على الأقل – إلى وضعية المنتج الجزائري الذي لا يزال غير مرغوب فيه في الأسواق الدولية وغير قادر على منافسة المنتجات الأجنبية. وعلى الرغم من هذه النظرة التشاؤمية، إلا أن وضع الاقتصاد الجزائري على ما هو عليه حتى تاريخيا ينبئ بمخاطر الوقوع في أزمة اقتصادية ستكون عواقبها أشد من عواقب أزمة سنة 1986 ، وذلك بالنظر إلى عنصرين هامين:

- وحدوية التصدير التي تظهر اعتماد الاقتصاد الجزائري بنسبة كبيرة على صادرات البترول؛
- خطر النفاذ الذي يهدد استمرارية الموارد المالية الناتجة عن تصدير هذه المادة حيث أوردت التقارير بأن متوسط عمر البترول في الجزائر أقل من 30 سنة.

النتائج:

- إن منطق العولمة أضحى صورة طاغية على النظام الاقتصادي العالمي مما أفرز عالمية النظام الرأسمالي الذي تحركه مجموعة هامة من الأجهزة الاقتصادية والسياسية، وهي تمثل جبهات التحرر التجاري والاقتصادي التي تسعى وراء تحقيق المصالح الربحية والمادية للاقتصاديات الكبرى؛

- إن الشركات العالمية متعددة الجنسيات لعبت ولا تزال تلعب دورا إستراتيجيا بالغ الأهمية في تحسين منطق العولمة، وذلك بالنظر لنفوذها الكبير وهيمنتها على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، وعمليا الاندماج والشراء عبر الحدود؛
- إن الشركات العالمية البترولية أثبتت مكانتها الهامة في استكشاف وصناعة البترول ونقله وا ٍنتاج واحتكار التكنولوجيا، المرتبطة بصناعة التكرير والصناعات البتر وكيماوية التي تزامنت مع بلوغ الثورة الصناعية ذروتها، وقد أكسبها ذلك مركزا مهما في الاقتصاد العالمي؛
- إن السلطات العمومية الجزائرية كرست مجموعة هامة من الجهود وحضرت ترسانة من القوانين والتشريعات التي من شأنها أن تحفز أكثر على جذب واستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، خاصة في قطاع البترول، وصاحب ذلك جهودا جبارة من أجل العمل على صناعة بيئة استثمارية ترتكز على إعطاء ضمانات كافية للمستثمر الأجنبي؛
- لا تزال الكثير من الاقتصاديات النامية ومنها العربية تعاني من مشكلة عدم ملائمة البيئة والمناخ الاستثماريين القادرين على جذب واستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تستهدف تنمية القدرات الإنتاجية وتنويع سلة التصدير في عالم يسيره منطق العولمة وتحكمه في آليات اقتصاد السوق؛
- لا يزال قطاع البترول تابعا في تقنيات الاستكشاف والإنتاج والصناعات المرتبطة به إلى الشركات البترولية العالمية، وعلى الرغم من جهود الشركات البترولية الوطنية للدول المنتجة والمصدرة المبذولة لضمان استقلالية هذا القطاع الحيوي.

التوصيات:

على صناع القرار في الجزائر الوقوف على الأسباب الحقيقية التي تحول دون إقدام المستثمرين الأجانب خارج قطاع المحروقات وا إزالة كافة الاحتكارات التي تسيطر على تجارة السلع –خاصة استيراد المواد واسعة الاستهلاك– مما سيعطى دفعا قويا للمستثمرين الأجانب والمحليين على السواء؛

- ♣ على صناع القرار في الجزائر إعادة النظر في سياسات التحفيز والترويج المتبعة بشأن جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، التي نرى أنها مشتتة على عدة قطاعات، فالجزائر بلد غني بثرواته السياحية مقارنة بدول الجوار، مما سيساهم في تعزيز إيرادات الدولة من العملة الصعبة وا يقاف نزيف الثروات الطبيعية ومنها البترول؛
- ♣ يجب على الدول النامية منها الجزائر أن توجه أكثر أنشطة الشركات العالمية متعددة الجنسيات إلى صناعة وسائل الإنتاج ذات تكنولوجيا عالية من معدات وآلات، أو إلى قطاع الخدمات الذي يعتبر السمة الأساسية للجغرافية الاقتصادية الحديثة، وتزامنا مع ذلك يجب ضبط أنشطة الشركات العالمية التي لها صلة باستخراج المواد الأولية، ومعها يمكن الحد من استنزاف الثروات الطبيعية؛
- ♣ على الشركات البترولية الوطنية في الدول النامية أن تتخلص من تبعيتها للشركات البترولية العالمية، وليس من سبيل إلى ذلك إلا بضرورة تفعيل دور البحث والتطوير الذي يجب أن يحظى بالاهتمام وبكل الدعم المالي والمعنوي من طرف صناع القرار.

قائمة المراجع:

1-فارس فضيل:" **هل يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر مظهرا للعولمة الاقتصاديةوا لى أي مدى تبرز أهميته للاقتصاديات النامية**"، في :مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، العدد 10 الصادر سنة 2004 ، ص:.209

2-عبد السلام أبو قحف:" **اقتصاديات الأعمال**"، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1993 ، ص236 .

3-عبد السلام أبو قحف:"**نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية** "، مؤسسة شباب الجامعة للنشر والتوزيع، الإسكندرية 2001،ص:.18

4-Pierre Jacquemot :' **les firmes multinationales : une introduction économique**, ed.Economica, Paris , 1990 , p. 14

5- Jean-Pierre Paulet :'**les multinationales: frein ou moteur de l'économie**', ed. ellipses, Paris,1997 , p. 5

6-Philippe Huggon : ' **Economie politique internationales et mondialisation**', ed.economica, Paris ,1997 ,p :44.

7-أميرة حسب الله محمد:" **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر**"، الدار الجامعية، القاهرة، 2004.

8-عبد الرحمان تومي:" **واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر**"، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، الجزائر،2001 .

9-سيد طه بدوي:" **دور الشركات العابرة للحدود في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية**"، دار النهضة العربية، القاهرة،2005 .

10-l'approche statistique de l'investissement internatioale in " www.mazerolle.fr " 2006.p.7

11- Youcef Debboub : " **le nouveau mécanisme économique en Algérie**",ed. OPU , Alger ,2000, p :164.

12-الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الجداول" أ "في الإيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة خلال الفترة 2004-2009.

المواقع الإلكترونية

1-http://www.mem-algeria.org وزارة الطاقة والمناجم الجزائرية

2-www.Algex.com| BALANCE COMERCIALE DE L`ALGERIE EN: 2004-2005-2006-2007-2008

3-www.chouroukonline.com